إمتحان الدورة العادية في مادة قانون المنافسة وحماية المستهلك

الإسم:	اللقب:	الفوج:

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ، مع تصحيح الخطأ: (04 نقاط)

1- لا يحق لجمعيات حماية المستهلكين الانضمام إلى القضايا المرفوعة مسبقا من قبل المستهلكين أمام القضاء خطأ

حسب القانون 09-03 يمنح لجمعيات حقوق المستهلكين تمثيل المستهلكين ورفع دعاوي بأسمائهم، ودفاع عن حقوقهم أمام الجهات القضائية المختصة، لزيادة قوة دفاعهم.

2- يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته فيما يتعلق بحماية المستهلك تحت إشراف مديرية التجارة. خطأ

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته فيما يتعلق بحماية المستهلك تحت إشراف الوالي

3- يمنع القانون دوما البيع بالخسارة. خطأ

هناك حالات استثنائية تسمح الدولة للمتعاملين الاقتصاديين البيع بالخسارة، مثل سلع الموسمية، تصريف للمنتجات القابلة للتلف، أو في حالة تغيير نشاط المؤسسة، قرب انتهاء صلاحية المنتجات.

4- الجهة القضائية التي يتم اللجوء إليها للطعن في قرارات مجلس المنافسة الخاص بالتجميع هي مجلس القضاء. خطأ

الجهة القضائية التي يتم اللجوء إليها للطعن في قرارات مجلس المنافسة الخاص بالتجميع هي مجلس الدولة.

السؤال الثاني: ما الفرق بين الممارسات المنافية للمنافسة والاتفاقيات المقيدة للمنافسة (02 نقاط)

الممارسات المقيدة للمنافسة هي أوسع وأشمل من الاتفاقيات، فالاتفاقيات تعتبر من أخطر وأبرز صورها. فالممارسات المنافية للمنافسة هي عبارة عن مجموعة من تصرفات التي تقوم بها مجموعة من المؤسسات المهيمنة في السوق حيث تشمل كل ما يضر بالمنافسة (حضر الاتفاقيات المقيدة للمنافسة، التعسف في وضعية الهيمنة، رقابة التجمعات الاقتصادية.)أ أما الاتفاقيات هي اتفاقيات صريحة او ضمنية تتم بين مؤسستين مستقلتين هدفها تقيد المنافسة (رفع السعر، الحد من الدخول الى السوق....)ال

السؤال الثالث: متى تكون وضعية الهيمنة على السوق تعسفية؟ (03 نقاط)

- رفع البيع دون مبرر شرعي؛
- البيع المتلازم والتمييزي؛
- الالتزام بإعادة البيع بسعر أدنى؛
- البيع المشروط بإقتناء كميات دنيا؛
- البيع بأسعار منخفضة تعسفيا؛
- قطع العلاقات التجارية لمجرد رفض المتعامل الخضوع لشروط.

السؤال الرابع: ما هي أبرز التعديلات التي جاء بها القانون 08-12 المعدل والمتمم للقانون 03-03 المتعلق بالمنافسة، مع تحليل آثار هذه التعديلات على صلاحيات مجلس المنافسة؟ (05 نقاط)

تتمثل في : 03 نقاط

- تدعيم تشكيلة مجلس المنافسة لجعله يضطلع بدوره في ضبط السوق؛
- تعزيز استقلالية مجلس المنافسة رغم أنه وضع تحت وزارة التجارة بعدما كان تابع للحكومة سنة 1995، وهذا بهدف تأكيد على مصداقيته وسيادته في اتخاذ القرار؛
- رفع أعضاء المجلس من 09 إلى 12 عضوا؛
- توسيع مجال اختصاص مجلس المنافسة ليشمل الصفقات العمومية؛

- تعديل تعريف المؤسسة ليشمل الاستيراد؛
- إمكانية ترخيص للمتعاملين الاقتصادين بهدف تحقيق تجمعات اقتصادية تتجاوز نسبتها 40% شرطا اذا كانت تحقق تطور تقني أو اقتصادي أو اجتماعي يخدم اقتصاد الوطني؛

2- أثر تعديلات على صلاحيات مجلس المنافسة: 02 نقطة

- توسيع صلاحيات مجلس المنافسة (ضبط السوق، الوظيفة الاستشارية، وظيفة تنظيمية،...)؛
- صلاحيات عقابية وردعية عن طريق فرض غرامات مالية على المؤسسات المخالفة؛
- تكريس استقلالية مجلس المنافسة عن طريق اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية؛
- تعزيز دوره وتوسيع صلاحيات في اشراف والرقابة على التجمعات الاقتصادية.

السؤال الخامس : مؤسسة A تسيطر على 35 % من سوق الهواتف الذكية في الجزائر، كما تخطط للسيطرة على مؤسسة B التي تمتلك 20 % من الحص

ة في السوق، بعد عملية السيطرة تعلن مؤسسة A أنها ستقلل من عدد الموزعين من 10 إلى 05، مع توحيد أسعار البيع للمستهلك النهائي، مما آثار شكاوي من قبل المستهلكين. **(06 نقاط)**

المطلوب:1- عرف المؤسسة حسب القانون 03-03؟

2- حدد نوع التجميع الاقتصادي القائم بين المؤسستين، وهل يخضع هذا النوع من التجميع لرقابة مجلس المنافسة، ولماذا؟

3- ما هو أثر هذا التجميع على حقوق المستهلك؟

4- حدد السوق المعني في هذه الحالة وعلل إجابتك؟

5- ما هو دور جمعيات حماية المستهلكين في هذه الحالة؟

الإجابة:

1- **تعريف المؤسسة حسب قانون المنافسة 03-03:** "كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الإستراد...." **01 نقطة**

2- **<u>نوع التجميع الاقتصادي</u>**: **إستحواذ أفقي 01 نقطة**

نعم يخضع لرقابة مجلس المنافسة لأن فوق 40 % من الحصة السوقية ووصلت نسبة التجميع 55%، فحسب قانون المنافسة 03-03 كل تجميع فاق40% من المشتريات والمبيعات في السوق يخضع لمراقبة مجلس المنافسة بصفتها السطلة الإدارية المستقلة المسؤولة عن مراقبة مختلف التجميعات الاقتصادية، حيث تشير هذه النسبة في هذه الحالة إلى إحتمال خلق وضع مهيمن في السوق، وهذا ما أوضحته تصرفات المؤسسة A، فمراقبتها هدفها التأكد من أن التجميع لا يخلق احتكار أو تقييدا للمنافسة. **02 نقطة**

3- أثر التجميع على حقوق المستهلكين: من خلال هذه الحالة يتمثل أثر هذا الاندماج فيما يلي : 01 نقطة

- رفع الأسعار بسبب قلة المنافسة؛
- تقييد حرية الخيارات: بسبب سيطرة مؤسسة واحدة A في السوق "انعدام وانخفاض الخيارات للمنتجات (الهواتف الذكية) أو انخفاض الخيارات للموزعين؛
- انخفاض جودة المنتجات
- انخفاض المنافسة (لعدم الاعتماد على الابداع والابتكار)
- فرض شروط مجحفة على المستهلكين (رسوم إضافية، عقود الزامية،...)

4- **السوق المعني: السوق السلعي** ← جميع أنواع الهواتف الذكية التي تعتبر بديل مباشر (سامسونغ، أبو، آيفون،.....)

01 نقطة **السوق الجغرافي** ← السوق الجزائري جميع الولايات الجزائرية التي تتوفر فيها المنتجات.

5- دور جمعيات حماية المستهلكين في هذه الحالة: هو 01 نقطة

- مراقبة سلوكيات المؤسسة A بعد التجميع لملاحظتها تصرفتها (رفع الأسعار، خفض الجودة،....)؛
- التدخل وتقديم الشكاوي عن طريق رفع قضايا للمجلس المنافسة في هذه الحالة لدفاع عن حقوق المستهلكين؛
- التوعية والتثقيف وتوجيه المستهلكين؛
- العمل على خلق توزان بين المؤسسة A والمستهلكين لمنع الهيمنة واستغلال السيء لعملية التجميع الاقتصادي القائم.